



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

النساء والمواصلات في بغداد (المشكلات والحلول)

هيام علي المرهج



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

النساء والمواصلات في بغداد (المشكلات والحلول)

هيام علي المرهج *

تقديم

عادةً ما يدور الحديث عن أهمية قطاع النقل للاقتصاد القومي بوصفه ركيزةً أساسيةً في تطوّر الاقتصاد، وتسهيل عملية التبادلات التجارية، وخصوصاً أنّ الموقع الجغرافي للعراق يشكّل رابطاً بين دول أوروبا وعديد من دول آسيا، والتي ترتبط مع بعضها بعضاً بتعاملات ونشاطات اقتصادية مهمة، إذ يمكن أن تُستثمر لإنعاش الاقتصاد العراقي عبر تطوير قطاع النقل، ولكن نحاول في هذه الورقة أن نبحث في جانب مختلف تماماً، ويتعلّق بتأثير قطاع النقل والمواصلات على الحياة الاجتماعية الداخلية في العراق، وعلى وجه الخصوص حياة النساء.

ولا يتعلق الأمر بالمواصلات كوسيلة للتنقل بقدر أنّها تمثّل عائقاً أمام النساء في ممارسة نشاطاتهن اليومية على يُسرّها، ويجعل هذا من المرأة بحاجة دائمة للمساعدة لأداء متطلباتها الأساسية، لذا تهدف هذه الدراسة إلى لفت النظر نحو المشكلات التي تواجهها النساء بسبب المواصلات، والتي قد لا يعتقد صُنّاع القرار وواضعو السياسات بأهميتها، أو بمدى تأثيرها على شريحة واسعة من المجتمع التي تمثّلها النساء.

سعت هذه الدراسة إلى فهم مستوى الترابط بين خيارات النساء وواقعهنّ، وبين وسائل النقل، فهي دراسة معتمدة على إجراء (10) مقابلات ميدانية مع عددٍ من النساء من مختلف المناطق في بغداد، ومختلف الأعمار والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الاعتماد على بعض البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية.

* باحثة في مركز البيان، قسم دراسات المرأة.

المواصلات في بغداد: مشكلات متراكمة وسياسات غائبة

تفاقمت مشكلات النقل في بغداد في الآونة الأخيرة لأسباب عديدة، ولعل أهمها أسباب اجتماعية وسياسية، تأتي في مقدمتها ارتفاع نسبة السكان في العراق، وبالتحديد في بغداد بوصفها العاصمة التي تتركز فيها المؤسسات العامة والخاصة وفرص العمل، ومن ثمَّ تشهد توافداً مستمراً للسكان من المدن الأخرى؛ ممَّا أسهم في توليد عديدٍ من المشكلات التي تفاعلت مع غياب سياسات النقل أو ضعفها.

تشهد العاصمة بغداد اختناقات مرورية على نحوٍ مستمر، وتحدث هذه الاختناقات فيما يسمى بـ«وقت الذروة»، وهو وقت ذهاب الموظفين والطلبة إلى أشغالهم، ووقت عودتهم كذلك، ويعود سببها إلى ضعف القدرة الاستيعابية للطرق، مع ارتفاع أعداد المركبات، وعدم وجود خطوط نقل عامة كافية وملائمة بين المناطق في بغداد.

مع أنَّ البيانات الحكومية مشيرةً إلى أنَّ عدد الحافلات العاملة التابعة لوزارة النقل بلغ (897) حافلة لسنة 2021، وحققت إيرادات بلغت (13637) مليون دينار عراقي في عام 2021 ووفق البيانات الرسمية¹، إلا أنَّ الواقع مشيرٌ إلى وجود نقص كبير في عدد وسائل النقل العامة داخل بغداد، ممَّا يدعو إلى إعادة النظر بعدد الباصات العامة، ومسارات عملها، ووضع الخطط والإستراتيجيات التي يمكن أن تطوّر من منظومة النقل في بغداد.

تزايد حوادث السير في بغداد، إذ أشارت آخر البيانات الحكومية لسنة 2021 إلى أنَّ عدد حوادث السير في العراق بلغت (10659)، وأنَّ (1145) حادث منها في بغداد فقط، وأنَّ (649) حادث كان بسبب الطرق²، لتتفوق هذه الحوادث على ضحايا العمليات الإرهابية،

1. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء نشاط النقل البري في القطاع العام للمسافرين، 2021.

2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير إحصاء حوادث المرور المسجلة لسنة 2021.

وحالات العنف، والانتحار، بمعدّل (22) حادثاً في اليوم، وتودي بحياة (6) أشخاص يومياً.

تفتقر المدينة - في سياق هذه المشكلات - إلى جسور خاصة بالمشاة، وإلى مسارات محددة للعبور، كما أنّ حركة السير في أغلب مناطق بغداد لا تسير وفق إشارات المرور، بل تسير عشوائياً، وتنظّم - بالعادة - من قبل رجل المرور. وتفتقر المدينة لاستحداث طرق جديدة، أو توسيع الطرق القديمة وصيانتها، لذا نجد تفاقم مشكلات النقل سنّة بعد أخرى.

مع تأثير مشكلات قطاع النقل والمواصلات تأثيراً كبيراً على مجمل الحياة العامة في البلاد، إلا أنّ النساء هم الحلقة الأكثر تأثراً، إذ تعاني النساء من قلة توفّر وسائل النقل المناسبة لهنّ، وتعرّضهنّ لظروف غير مريحة، ترتبط بالمواصلات، ممّا يدفعهنّ لمحاولة إيجاد البدائل، إلا أنّ هذه البدائل ليست خياراً مثالياً لهنّ.

النساء والمواصلات العامة في بغداد

تواجه النساء كثيراً من التحديات عند استخدام وسائل النقل في بغداد، ولعلّ أكثر ما تعرّبه عنهنّ النساء هو الشعور بعدم الراحة، ويرتبط هذا الشعور بعددٍ من العوامل منها، إذ إنّ التنشئة الاجتماعية في العراق تقوم على أساس الفصل الدائم بين الذكور والإناث منذ مرحلة الطفولة، لذا لا تشعر النساء بالراحة حين الجلوس بالقرب من الرجال في المواصلات العامة، والأمر نفسه لكثيرٍ من الرجال، لذا تفضّل كثير من النساء اختيار المواصلات العامة التي فيها نساء، وإذا اضطرّرت للجلوس بالقرب من أحد الرجال فإنّها تكون مقيّدة الحركة، ولا تشعر بالأمان.

عزّزت ظاهرة «التحرّش» التي تعرّضت لها كثير من النساء في المواصلات من الشعور بعدم الراحة والاطمئنان، ممّا دفع النساء - وخصوصاً الشابات - إلى تجنّب استخدام هذه الوسائل، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة مقاطع مصوّرة من قبل النساء لرجالٍ حاولوا التحرّش بهنّ في المواصلات

العامة، وهي إحدى الطرائق التي تلجأ إليها النساء؛ لفضح المتحرّش، وردع الآخرين، ولكن حتى هذه الطريقة لها عواقب وخيمة على النساء، فهناك جزء كبير من المجتمع يعتقد أنّ فعل هذه الفتيات هو جرأة، وأنّ استخدامها لوسائل النقل العامة هو ما عرضها للتحرّش، بدلاً من إدانة المتحرّش.

تشير كثير من النساء إلى أنّ المواصلات العامة غير مناسبة لهنّ؛ لعدم وجود ضمانات بعدم التعرّض للتحرّش، ويعود الأمر إلى أنّ توفّر المواصلات العامة تتركّز في مناطق محددة فقط، وعادةً ما تكون مكتظة بالرجال، وفي مناطق ذات طابع شعبي غير مريح لتجول النساء.

تفتقر النساء إلى توفّر المواصلات بالقرب من المؤسسات التي يعملن فيها، وكذلك في المناطق السكنية البعيدة من مركز المدينة، فقد تلاشت أحلام كثير من الفتيات؛ لبُعْد المنطقة عن مركز المدينة، وعدم توفّر وسائل نقل عامة مناسبة، فضلاً عن الكلفة الباهظة لوسائل النقل الخاصة، كخطوط نقل الطالبات على أصحاب الدخل المحدود، ممّا دفع عديد من العوائل إلى منع نسائهم من الذهاب إلى الجامعة، أو العمل.

أصبح استخدام النساء للمواصلات العامة مرتبطاً بصورة نمطية هي أنّ هذه الوسائل غير لائقة بالنساء، بالخصوص الشابات، فقد تكوّنت نظرة اجتماعية؛ بسبب قلّة توفّر وسائل النقل العامة، واقتصارها على طبقات اجتماعية محدّدة، وشعور النساء بعدم الأمان عند استخدامها بأنّ المواصلات العامة مناسبة للرجال، أو النساء الكبيرات بالسن عند تنقلهنّ في مسافات صغيرة.

سيارات الأجرة الخاصة والشركات.. أي الخيارات مناسبة للنساء؟

ووفقاً لتصريح مدير عام شركة النقل الخاص في عام 2021 (كريم الجابري)، فإنّ عدد سيارات الأجرة قد بلغت في بغداد (300) ألف سيارة في بغداد، وهذا عددٌ يمكن تفسيره بالنظر

إلى نسبة البطالة بين الشباب، وبالنظر إلى أنّ سيارات الأجرة خيار عمل سهل توفيره، فضلاً عن أنّ إيراداته لا تختلف كثيراً عن إيرادات العمل في إحدى مؤسسات القطاع الخاص، مع وجود حاجة، وطلب كبير على سيارات الأجرة، وتشكّل النساء نسبةً كبيرةً من هذا الطلب، إلا أنّ السؤال هنا، هل توفّر سيارات الأجرة بديلاً مناسباً للنساء؟

قد يكون استخدام سيارات الأجرة أكثر مناسبة للنساء مقارنةً مع المواصلات العامة، إلا أنّه ليس خياراً مثالياً، فضلاً عن الكلفة المادية الكبيرة التي تثقل على عاتق النساء في سبيل التنقل بصورة مريحة، ومع ذلك فإنّ هذا الخيار لا يجنبها التعرّض للتحرش من قبل سائقي التاكسي، ليس بالضرورة أن يكون التحرش جسدياً، بل تُشير أغلب النساء إلى عدم الشعور بالراحة؛ بسبب النظرات المستمرة من قبل السائق، أو محاولته للحديث في مواضيع مختلفة؛ للتقرّب منهنّ.

جاءت شركات الأجرة؛ لتكون الخيار الوحيد الذي يقلّل من المشكلات التي تواجه النساء عند استخدام المواصلات؛ بسبب الشعور بالأمان الناتج عن توفّر معلومات السائق والمركبة، ومن ثمّ تكون النساء قادرات على تقديم شكوى لدى الشركة التي يعمل فيها السائق في حال تعرّضهنّ لأيّ نوعٍ من المضايقات، في مقابل ذلك تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة، وعادةً ما تكون طرد السائق من الشركة، وقد أصبح كثير من العوائل أكثر تساهلاً وتقبلاً لتنقل النساء؛ بسبب شعورهم بالاطمئنان.

ومع الإيجابيات التي وفرتها شركات الأجرة، فإنّها مكلفة مادياً قياساً بسيارات الأجرة الخاصة، وفي الآونة الأخيرة، وبسبب ظهور عدد من شركات سيارة الأجرة أصبح هناك منافسة في الأسعار، إلا أنّ هذه المنافسة على حساب جودة الخدمات للحصول على سعر مقبول، لذا تضطرّ النساء في كثيرٍ من الأحيان إلى اختيار سيارة الأجرة من الشركات الرصينة ذات الكلفة العالية؛ لضمان الأمن، والمهنية على أن تختار من شركة أخرى ذات أسعار مناسبة، ولكنها تفتقر لعديدٍ من

المواصفات، كأن تكون السيارات غير نظيفة، أو السائقون غير مهنيين، أو أنّ الشركة لا تتعامل بجدية مع الشكاوى التي تقدّمها النساء.

تأثير المواصلات على خيارات النساء في العمل

أشارت آخر البيانات الرسمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والبطالة إلى أنّ نسبة بطالة الإناث في مدينة بغداد بلغت (24.2) في مقابل بطالة الذكور (6.7)³، واتضح عن طريق المقابلات أنّ هناك عدداً من العوامل التي تقف خلف ارتفاع نسبة البطالة بين النساء، واحدة من أكثر الأسباب تأثيراً وأهمية هي مسألة التنقل.

أصبحت المنافسة شديدة، وفرص العمل شحيحة؛ لعدم وجود فرص للتعين الحكومي، واكتظاظ سوق العمل بالخريجين، وبسبب وجود اليد العاملة بوفرة أصبح القطاع الخاص يضع معدلات من الرواتب لا تتجاوز في أغلبها (500 ألف دينار عراقي).

تعتقد النساء أنّ تكلفة النقل باهظة جداً مقارنةً مع معدل الرواتب المتوفرة؛ لأنّها ستضطرّ إلى إنفاق ما يقارب نصف الراتب على التنقل باستخدام سيارة الأجرة، والذي يكلف بما يقارب خمسة أضعاف المبلغ الذي ستنفقه لو كانت قادرة على استخدام وسائل النقل العامة، لذا تضطرّ النساء إلى رفض كثيرٍ من فرص العمل؛ بسبب عدم التوازن بين ما تنفقه، وبين ما تكسبه.

كيف يمكن أن تصبح المواصلات أكثر مناسبة للنساء؟

لا يتعلّق وضع سياسة خاصة بالنقل والمواصلات في بغداد بالنساء بصورة خاصة، بقدر أنّه يخدم جميع فئات المجتمع، وكذلك ينظّم الحياة في مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية على حدٍ سواء، ولكنّه سنعكس انعكاساً حقيقياً على حياة النساء الفئة الأشدّ تأثراً بعشوائية سياسات النقل

3. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل 2021.

في العراق وغيرها، لذا يمكن تقديم عدد من المقترحات التي أشارت إليها النساء أثناء المقابلات:

- زيادة عدد الباصات العامة، ومن الممكن توفير مساحات منها مخصصة للنساء، وتنظيم جدول مواعيدها وخطوط انتقالها، وكذلك توفير باصات خصوصاً بالجامعات تنتقل من مختلف المناطق في بغداد؛ لتقليل الكلف المادية على الطلبة، وبالتأكيد ستكون مناسبة للطلبات مادياً واجتماعياً.

- ربط معلومات سائقي الأجرة بنظام، أو تطبيق، أو رقم خاص حكومي يتيح للنساء تقديم شكوى في حالة التعرض لأيٍّ صورٍ من المضايقات من قبل السائق، ووضع غرامات وإجراءات رادعة وفعالة، ومن الأفضل تنظيم سيارات الأجرة ضمن شركات حكومية تابعة لوزارة النقل بأجور مناسبة.

- تفعيل قوانين إشارات المرور، وفتح الطرق المغلقة؛ لتقليل الزخم على بعض مناطق العاصمة، مما يجعل التنقل أكثر سهولة، ومن ثمّ لا يضطر سائقو سيارات الأجرة إلى رفع الأجرة.

- الاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية في تحديث سياسة النقل والمواصلات، وبناء محطات المترو التي غيرت من واقع البلدان اقتصادياً واجتماعياً.

